

Distr.: Limited
7 November 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٤ (ب) من جدول الأعمال
التعاون في ميدان التنمية الصناعية

الجزائر: * مشروع قرار

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٧٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٧/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٤٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢١٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٣١/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١٧٥/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلقة بالتعاون في ميدان التنمية الصناعية، وإلى قرارها ١٥١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الذي أعلنت فيه عام ٢٠١٢ سنة دولية للطاقة المستدامة للجميع،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.



الرجاء إعادة استعمال الورق

091112 091112 12-57811 (A)



وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١) وتوافق آراء مونثيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)^(٣)،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٤) وإلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“^(٥)،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعقد في دورتها الخامسة والستين وإلى قرارها ١/٦٥ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الذي اعتمدت بموجبه الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع،

وإذ تسلّم بأن التصنيع محرك أساسي للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية والبلدان المتوسطة الدخل، بوسائل منها توفير فرص العمل المنتج وإدراج الدخل وتسهيل الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية، وبأنه يؤدي دوراً أساسياً في الحفاظ على الاستقرار والتماسك الاجتماعيين،

وإذ تؤكد أهمية التعاون الدولي في تشجيع إيجاد أنماط عادلة ومستدامة للتنمية الصناعية ومواجهة التحديات الرئيسية كالنمو وفرص العمل والكفاءة في مجال الموارد والطاقة والتغير المناخي والتحويلات الديموغرافية وخلق المعرفة ونقلها وأوجه اللامساواة المتزايدة،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونثيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

(٥) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تسلم بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية والقطاع الخاص، بما فيه المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تعزيز العملية الحيوية لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية المنافع التي يحققها الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك العملية، رهنا باعتبارات السيادة الوطنية ووفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي،

وإذ تسلم أيضا بالدور الهام والإيجابي الذي تؤديه مجموعات المؤسسات التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والمنظمات في ميدان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك التعاونيات، بوصفها أدوات لتعزيز الصناعات الصغيرة ولتنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل سياسات العمالة، والتكامل الاجتماعي، والتنمية الإقليمية والريفية والزراعة، وحماية البيئة،

وإذ تشدد على أهمية نقل التكنولوجيا والمعرفة، وفق شروط متفق عليها، إلى البلدان النامية بوصفه وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي في السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ الدور المهم الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجالات منها تنمية القطاعين العام والخاص، وزيادة الإنتاجية، وبناء القدرات في مجال التجارة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وحماية البيئة، والحصول على الطاقة، وكفاءة استخدام الطاقة، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة، وتنفيذ مبادرات الربط بين شبكات الطاقة في البلدان النامية،

١ - **تحيط علما** بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^(٦)؛

٢ - **تعيد تأكيد** أهمية التعاون في ميدان التنمية الصناعية لأغراض منها تعزيز القدرات الإنتاجية وخلق فرص العمل اللائق في البلدان النامية، وتطوير القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة، وتشجيع التغييرات والابتكارات التكنولوجية وبناء القدرات في مجال التجارة، وتعزيز الصناعات الزراعية، والإنتاج الأنظف وذو الكفاءة في استخدام الموارد، وتسهيل نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، ونقل المعرفة وإقامة شبكات التواصل؛

٣ - **تعيد أيضا تأكيد** الإسهام الجوهرى للتنمية الصناعية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(٦) انظر A/67/223.

- ٤ - **تشدد على** أن التنمية الصناعية تتضمن أكثر من تنمية قطاع الصناعة التحويلية وحده، فهي تشمل أيضا بعض جوانب الطاقة، والصناعة الزراعية، والهياكل الأساسية واللوجستيات، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتنمية الموارد البشرية، والتعليم، وتنمية قطاع التعدين؛
- ٥ - **تشدد أيضا على** أن عدم حركية قطاع الصناعة والصناعة التحويلية يؤدي إلى اتساع الفجوة في الدخول بين الأغنياء والفقراء وإلى تلاشي شبكات الحماية الاجتماعية؛
- ٦ - **تدعو** العمليات الحكومية الدولية والعمليات الأخرى ذات الصلة بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى منح الاعتبار الواجب لمسألة التعاون في ميدان التنمية الصناعية؛
- ٧ - **تؤكد** ضرورة أن يكون كل بلد مسؤولا في المقام الأول عن تنميته، وأن المسك بزمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني أساسيان في عملية التنمية وأنه ليس من قبيل المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الإنمائية؛
- ٨ - **تشدد على** أن الجهود الوطنية ينبغي أن يدعمها الشركاء في التنمية، ويلزم أن تستكمل بنظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويسر التجارة ويتيح الفرص للبلدان النامية لتوسيع قاعدتها التصديرية بتعزيز قدراتها وتيسير التحول الهيكلي لاقتصاداتها وتنويعها، مما يمكن أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية؛
- ٩ - **تؤكد** أن إيجاد بيئة مواتية للتنمية الصناعية المستدامة يقتضي من المجتمع الدولي والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء، التعجيل باتخاذ تدابير لتيسير استحداث تكنولوجيات سليمة بيئيا ونقلها إلى البلدان النامية ونشرها فيها؛
- ١٠ - **تحيط علما** بالطلبين الواردين في الفقرة ٢٧٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٥)، بأن تحدد وكالات الأمم المتحدة المعنية خيارات لإنشاء آلية تيسير تساعد على تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها، بسبل منها تقييم احتياجات البلدان النامية من التكنولوجيا، وعلى توفير الخيارات وبناء القدرات لتلبية تلك الاحتياجات. وبأن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين توصيات بشأن آلية التيسير، بناء على الخيارات المحددة وأخذًا في الاعتبار النماذج القائمة؛

- ١١ - تؤكد الروابط المعززة لبعضها البعض بين أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية وتنمية القطاع الصناعي في جميع البلدان، مع مراعاة أن نوعية الخدمات والمرافق العامة ونطاقها يعتمدان على مستويات إنتاجية الاقتصادات الوطنية؛
- ١٢ - تقر في هذا الصدد بدور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تشجيع الابتكارات الصناعية وتعميم مراعاة العلم والتكنولوجيا في نظم الإنتاج الوطنية، وعمليات الصناعة التحويلية والتعدين والطاقة ومنتجاتها، ويشمل ذلك المهارات الإدارية المطلوبة؛
- ١٣ - تؤكد أنه من أجل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الصناعي والعمالة على نحو أمثل، ينبغي أن تكون الدول الأعضاء القادرة على الحفاظ على حيز سياسات كل منها، وإقامة توازن ملائم بين المجال المتاح لوضع السياسات الصناعية الوطنية والالتزامات الدولية؛
- ١٤ - تؤكد أيضا أهمية تعزيز النمو الشامل بالوسائل الصناعية والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المناسبة؛
- ١٥ - تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى توفير موارد جديدة وإضافية منها السيولة القصيرة الأجل والتمويل الإنمائي الطويل الأجل والمنح إلى البلدان النامية لكي تستخدمها من أجل التوصل إلى استجابة كافية للأولويات الإنمائية بما في ذلك التعاون في ميدان التنمية الصناعية؛
- ١٦ - تلاحظ الأهمية التي توليها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للتعاون بين بلدان الجنوب بما في ذلك التعاون الثلاثي، بوسائل منها استخدام مراكزها للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب وعن طريق تعزيز شتى أشكال الشراكات العامة والخاصة وتبادل الخبرات في تنمية القطاع الخاص على الأصعدة العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والقطري؛
- ١٧ - تسلم بالدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة وفي التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وترحب بتركيز برامج المنظمة بوضوح على ثلاث أولويات مواضيعية هي الحد من الفقر من خلال الأنشطة المنتجة، وبناء القدرات في مجال التجارة، والبيئة والطاقة وتلاحظ اتساق برامجها مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛
- ١٨ - تلاحظ استمرار تعاون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومنظمة السياحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بالإضافة إلى دورها النشط في آلية شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة؛

١٩ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى الاستمرار في بناء وتعزيز شراكاتها مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى ذات الولايات والأنشطة التكميلية، ومع الكيانات الأخرى، بما في ذلك في القطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف زيادة فعالية العمل الذي تضطلع به وزيادة أثره الإنمائي، وتعزيز تزايد الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

٢٠ - تلاحظ التحديات الإنمائية التي أبرزتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والتي تشمل التحديات المتصلة بالنمو الاقتصادي والعمالة، وتوفير العمل اللائق للجميع، والأمن الغذائي والتغذية، وكفاءة استخدام الموارد، والطاقة، وتغير المناخ، ومنها تزايد أوجه اللامساواة، والحاجة إلى توليد المعارف، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات في البلدان النامية، وهي تحديات تتعين معالجتها بزيادة التعاون في ميدان التنمية الصناعية؛

٢١ - ترحب بالأهمية التي توليها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لنقل التكنولوجيا وإقامة الشبكات المعرفية كوسيلة لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة؛

٢٢ - ترحب أيضا بالدعم المستمر الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٧) والمبادرة الأفريقية لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، وخطة الصناعات الصيدلانية لأفريقيا وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي بهدف مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا، بطرق منها دور المنظمة بوصفها الجهة التي تدعو إلى عقد اجتماعات التشاور الإقليمية لمجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق التي تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

٢٣ - تؤكد أهمية زيادة التعاون من أجل التنمية الصناعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتدعو المجتمع الدولي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى دعم ذلك التعاون؛

٢٤ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية والبلدان المتوسطة الدخل، على المشاركة

(٧) A/57/304، المرفق.

في الأنشطة المنتجة، بطرق منها تنمية الصناعات الزراعية، وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا، ونشرها، وبناء القدرة على المشاركة في التجارة الدولية عن طريق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ودعمها في استيفاء المعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والتصنيع، وإدماج المرأة والشباب في عملية التنمية؛

٢٥ - تشجع أيضا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مراعاة الأحكام ذات الصلة من الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تظطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في تنفيذ الأطر البرنامجية العالمية والإقليمية والقطرية وفقا لولايتها؛

٢٦ - تشجع كذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز الإنتاج المستدام والسليم بيئيا، بوسائل تشمل برامج الإنتاج الأنظف وإدارة المياه المستعملة في الصناعة والكفاءة في استعمال الطاقة في الصناعة واستعمال أشكال كفاءة وحديثة وميسورة التكلفة من الطاقة في أغراض الإنتاج، وعن طريق التعاون المستمر مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتعزيز الأهداف العالمية المتعلقة بالحصول على أشكال حديثة من الطاقة وبالكفاءة في استعمال الطاقة؛

٢٧ - تشير في هذا الصدد إلى عقد منتدى فيينا للطاقة لعام ٢٠١١ الذي يسر الحوار الدولي الرامي، في جملة أمور، إلى تعزيز الدعم السياسي لخطة الحصول على الطاقة؛

٢٨ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعزيز دورها في مساعدة البلدان النامية على توليد المعارف ونشرها بطرق شتى منها استخدام شبكتها العالمية من مراكز تعزيز الاستثمارات والتكنولوجيا وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج الأنظف، والتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب، وعن طريق معهدنا لتنمية القدرات ومبادراتها من شبكات من أجل الرخاء؛

٢٩ - تكرر تأكيد أهمية الترويج لإنشاء وتنمية المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كإستراتيجية لتحقيق التنمية الصناعية والحركية الاقتصادية والقضاء على الفقر، بوسائل منها تعبئة الموارد واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع التنمية المستدامة الشاملة للجميع؛

٣٠ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على استكشاف سبل لتعزيز التعاون الإنمائي الموجه نحو البلدان المتوسطة الدخل التي لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال القضاء على الفقر، ولدعم هذه البلدان من أجل تأمين استمرارية الانجازات التي تحققت حتى الآن؛

٣١ - تشجع أيضا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز أنشطتها في جميع العوامل المساعدة - التعاون التقني، والاجتماع من أجل نقل المعارف وإقامة شبكات المعارف، والخدمات الاستشارية التحليلية والمتعلقة بالسياسات - من أجل دعم البلدان النامية عن طريق بناء القدرات البشرية والمؤسسية، وتعزيز القدرة على المنافسة على الصعيد الدولي وتعزيز الاستثمار ونقل التكنولوجيا، وتشجيع إنشاء المشاريع وتعزيز عمالة النساء والشباب؛

٣٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.